محاضرات مقياس الحوكمة وأخلاقيات المهنة

الأستاذة رحماني نعيمة

السنة 3 انثروبولوجيا

المحاضرة 6

نماذج من نظريات الحوكمة

تسعى بعض النظريات الى دراسة العلاقة بين الملاك والمسيرين داخل المؤسسة، مسلطة الضوء على النزاعات التي أساسها وجود مصالح متعارضة بين هذين الطرفين.

1) **نظرية التكاليف المبادلة:** [1]

ظهر مفهوم "تكاليف المبادلات" اول مرة عام 1937م، في مقال امريكي للباحث رونال كوز بعنوان "طبيعة المنشأة"، حيث حدد فيه الأسباب التي من اجلها يوجد الى جانب السوق اشكالا أخرى بديلة لتنسيق نشاطات الفاعلين الاقتصاديين. فذكر ان البحث عن التنسيق التجاري يؤدي الى نوعين من التكاليف؛ تكاليف مرتبطة بالحث عن الأسعار التامة، وتكاليف التفاوض وابرام العقود، ومجموع هذه التكاليف أطلق عليها اسم "تكاليف الصفقات"، يعني ان "المبادلات ينتج عنها تكاليف"؛ فعلاقات العمل هي من تعمل على تخفيض تكاليف الصفقات، ودور العمال في هذا التخفيض متعلق بنظام التشغيل، المكافآت، الترقية، مراقبة وتقييم الأداء. واي شيء يعيق تحديد او مراقبة او تنفيذ صفقة اقتصادية هو "تكلفة صفقة". وقد طور الباحث وليام سن عام 1985م هذه النظرية، وركز على 3 فرضيات؛ الرشادة المحدودية، السلوكيات الانتهازية، نوعية الأصول. أصبحت النظرية تتضمن اجراء مبادلات باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل، وتبحث عن طبيعة التسيير والأداء الجيد الذي يسمح بتقليص تكاليف المبادلات الى أدني حد ممكن.

2) **نظرية الوكالة:**

[1] P. Milgometj. Roberts, economie organisation et management, puce, 1997,p47.

عرف كل من ماكلين وجنسين نظرية الوكالة على انها؛ "تعاقد بين عدة أطراف، حيث يوكل او يفوض المالك او الأصيل أطرافا آخرين من اجل تنفيذ المهام. وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار. [2] أي الفصل بين الملكية والتسيير من خلال تفويض المالك لشخص او اشخاص لتصبح لديهم سلطة اتخاذ القرار والقيام بالأعمال باسم المالك. تسعى هذه النظرية الى فهم عمل التنظيمات التي تربط المساهمين بالمسيرين. حيث يمكن ان يتعرض الأصيل الى خسارة كبرى نتيجة اخلاق الوكيل وعدم سعيه الى نمو المؤسسة، والسبب عائد الى عدم توافر أساليب الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل،[3] وهنا تظهر أهمية حوكمة المؤسسات واخلاقيات الوكيل.

3) **<u>نظرية حقوق الملكية:</u>**

سعى كل من Alchain and Demsetz عام 1989م، وFggertsson عام 1990 م الى تطوير نظرية حقوق الملكية. وهي تنقسم الى 3 مجموعات؛

*حق استعمال الشيء *جق جني الثمار (أي الربح الناتج عن استعمال الشيء) *حق بيع الشيء.

وتبرز أهمية الحوكمة في هذه النظرية من مبدأ فصل الملكية عن الإدارة الأمر الذي يؤدي الى زيادة حجم الشركة، حيث تدار الشركة بما يحقق أفضل مصلحة للملاك لتغطية الأرباح وحماية أموالهم، اذ يجب مراعاة ان تتماشى اهداف إدارة الشركة مع اهداف المساهمين لضمان حقوقهم. [4] حيث تؤثر هذه النظرية في كيفية تفاعل الأشخاص داخل المجتمع.

4) **<u>نظرية تجذر المسيرين:[5]</u>**

2Michael Jensen and William H. Meckling , Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure, Journal of Financial Economics, 1976, vol. 3, issue 4, October 1976, p05.

[3] كتوش عاشور، نبيل حمادي، التدقيق القانوني كأداة لتسيير الوكالة في الشركة، مداخلة ضمن مؤتمر Gouvernance d'entreprise, «entreprise, ethniques des affaires et responsabilité sociale de l، تلمسان، 5و2007/12/6

[4] نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016-2017م، ص33

[5] نوي فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص 41

يقصد بالتجذر بعث جذور المسير في المؤسسة لتثبيت منصبه. وقد طور كل من الامريكيان Shleifer et Vishny عام 1989م نظرية التجذر، على أساس ان نظرية الوكالة تفرض على المسيرين المساهمة في زيادة ثروة المالكين مقابل أجور يتقاضونها، الا ان الواقع اظهر انه يوجد صراع منفعة او تعارض المصالح بينهما، حيث يقوم المسير وفق نظرية التجذر بوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه من خلال استغلال نفوذه، وشبكة علاقاته، وحجم المعلومات التي يعرفها، والتي تؤدي الى خدمة مصالحه وأهدافه الشخصية قبل مصلحة الآخرين. تساعد هذه النظرية في إرساء قواعد الحوكمة من خلال الحد من هذه التصرفات السلبية عن طريق المراقبة.

5) **نظرية أصحاب المصالح:**[6]

تعود هذه النظرية الى اعمال بيرلي ومينز 1932، ولكن تم إرساء قواعدها في الستينات من قبل Ansoff. ويقصد بأصحاب المصالح "الدائنون، الموردون، العملاء، العمال، الموظفون، البنوك، المجهزون، المقاولون، المنافسون، الحكومات، المنظمات الحوكمية وغير الحوكمية، الجمهور، وساءل الاعلام، الأجيال السابقة واللاحقة، وغيرهم. فهم إذا افراد او أطراف تشارك بصفة ارادية او غير ارادية في خلق الثروة المنظمة وانشطتها، وقد يكونون مستفيدون او متحملون للخطر. ويأتي دور الحوكمة في ضبط اهداف المؤسسات التنظيمية مما يحقق اشباعا متساويا لكل الأطراف.

[6] المرجع نفسه، ص 47